A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/7/G/3
5 February 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة
البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

رسالة مؤرخـــة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، موجهة من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان

أهدي إليكم تحياتي، وفيما يخص استعراض ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (المشار إليه فيما يلي باسم "المقرر الخاص") المقرر إجراؤه في الدورة السابعة المقبلة لمجلس حقوق الإنسان التي ستعقد في الفترة من ٣ إلى ٢٨ آذار/مارس، أتشرف بأن أؤكد مجدداً، بوضوح، الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكما هو معروف تماماً، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعارض "المقرر الخاص" وترفضه بصورة قاطعة.

ومن هذا المنظور، أود أن الفت انتباهكم، ومن خلالكم، انتباه أعضاء مجلس حقوق الإنسان والمراقبين فيه، إلى الوقائع التالية.

١- أولاً، إن "المقرر الخاص" هو نتاج مواجهة سياسية.

فقد وُجد "المقرر الخاص" في الأصل، ولا يزال موجوداً، نتيجة لـ "القرارات" التي فُرض اعتمادها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إلا أنه لا بد من توجيه الانتباه إلى أن هذه القرارات كانت وراءها دوافع لا صلة لها بحقوق الإنسان.

ففي عام ٢٠٠٣ وحده، عندما اعتمد "القرار" المتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمرة الأولى، مارست الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها جميع أنواع الضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذهبت إلى حد إطلاق "القرار" المتعلق بهذا البلد وفرض اعتماده في الدورة التاسعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

وفي ذلك الحين، كانت عملية الحوار والتعاون الثنائية في مجال حقوق الإنسان بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الأوروبي، التي قامت لأول مرة في تاريخ البلد، قد وصلت إلى مرحلة ممتازة أبدت فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية درجة عالية من التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وفي تلك الظروف، لم يكن هناك على الإطلاق أي سبب يسوغ لتلك القوى اللجوء إلى وسيلة تصادمية مثل هذا "القرار".

إن الهدف الحقيقي الكامن وراء هذا "القرار" الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه بالتآمر مع اليابان والاتحاد الأوروبي، هو استخدام حقوق الإنسان كوسيلة في مسعاها الرامي إلى القضاء على الدولة والنظام الاجتماعي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكمثال واحد على ذلك، فإن ما يسمى بـ "خطة العمليات ٥٠٢٧"، التي وضعتها وسوَّقتها الولايات المتحدة بغرض خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، توخت شن حرب شاملة من خلال توجيه ضربة استباقية إلى البلد، بعد فرض عقوبات عليه بشأن المسألة النووية ومشاكل حقوق الإنسان.

وليس "المقرر الخاص" سوى قناع مبهرج يستخدم كمرشد لتلك القوى المعادية ويمثلها في تحقيق أهدافها المبيتة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا عرفنا الدافع وراء تعيين "المقرر الخاص"، وتبيَّنا أقواله وأفعاله التي تنم عن روح المواجهة، بينما يجول هنا وهناك بحجة جمع المعلومات ويقدم بعد ذلك تقارير مليئة بالمزاعم التي تشوه الحقائق وبالأمور الملفقة، فإننا ندرك بسهولة ويسر الجهة التي يعمل لها "المقرر الخاص" والأغراض التي وُجد من أجلها.

وإذا شاء المرء أن يجد أمثلة على الطريقة التي يتم بها تحويل آلية الأمم المتحدة الجليلة المعنية بحقوق الإنسان إلى ميدان للاستغلال السياسي، فإنه لن يجد أمثلة أكثر جلاءً من مثال "المقرر الخاص".

٢- ثانياً، إن وجود "المقرر الخاص" مثال نموذجي على المناورات الجائرة.

فجميع "القرارات" التي اتخذت ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما فيها القرار الذي عيّن بموجبه "المقرر الخاص"، قد عوملت كقرارات سرية للغاية في جميع مراحل الصياغة، وقُدمت بشكل مباغت قبيل التصويت.

وقد حدث ذلك وكأنه ممارسة اعتيادية، وفي تجاهل كلي للممارسة الدولية التقليدية المتمثلة في "الإخطار المسبق للدولة الطرف والتشاور معها". وكانت الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي، في تلك الأثناء،

تمارس ضغطاً مستمراً وحثيثاً وراء الكواليس لإكراه آحاد البلدان على اتباع نفس النهج الذي تتبعه ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وليس هذا كل شيء.

ففي إطار عملية التخلص من الإرث القديم للجنة حقوق الإنسان في أعقاب إنشاء مجلس حقوق الإنسان، بذلت سلسلة من المحاولات المكشوفة للإبقاء على ولاية "المقرر الخاص" بجميع الوسائل.

وحتى قبل إجراء استعراض فعلي لولاية "المقرر الخاص"، حركت الرأي العام بطريقة تتيح لها أن تعالج بصورة متعمدة مسألة الإبقاء على الولاية كأمر واقع، بالتخطيط لأنشطته بصورة مسبقة بحيث تجري بعد الاستعراض. وهذا مخالف للقواعد والأنظمة المعمول بها. ولم تكتف بذلك، بل قامت بتضليل المجتمع الدولي بإدخالها في وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة بنوداً معينة تستبق نتائج استعراض ولاية "المقرر الخاص" بحيث تأتي في صالحها.

ونتيجة لذلك، فُرض تجديد ولاية "المقرر الخاص" في الدورة الخامسة لمجلس حقوق الإنسان، من دون إجراء أي استعراض على الإطلاق. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧ عُمم جدول زمني غير طبيعي يُقترح فيه استعراض ولاية "المقرر الخاص" في الدورة السابعة للمجلس التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠٠٨، تليه مناقشة تقريره في الدورة الثامنة في حزيران/يونيه.

فهل هناك من حاجة إلى أن تلجأ الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي بصورة متعنتة إلى ممارسة الخداع ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالذات إذا كانت حقاً غير متحيزة، كما تدعي غالباً، وليست لديها دوافع خفية ضد هذا البلد؟

٣- ثالثاً، إن إلغاء تعيين "المقرر الخاص" يتماشى حقاً مع الاتجاه الراهن المناهض لتسييس حقوق الإنسان.

فبعد زوال لجنة حقوق الإنسان، كان ينبغي أن تختفي، بناء على ذلك، الإجراءات المسيَّسة الخاصة بالبلدان والتي أسهمت في حل تلك اللجنة، مثل إجراء "المقرر الخاص".

إن الإجراءات الخاصة بالبلدان لم تطبَّق، خلال الأعوام الستين التي انقضت منذ إنشاء لجنة حقوق الإنسان، إلا على البلدان النامية. فلم يتم قط تعيين أي صاحب ولاية لرصد حالة حقوق الإنسان في البلدان الغربية.

وتصف البلدان الغربية الإجراءات الخاصة بالبلدان بأنها "قوة دفع" للحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان.

بيد أن الحقيقة تشير إلى خلاف ذلك.

وكما يبرهن على ذلك بوضوح "المقرر الخاص"، فإن الإجراء الخاص بالبلدان إجراء خاطئ كلياً من البداية، لأنه يتم العمل به على أساس دوافع سياسية. وهذا الأمر يقود لا محالة إلى مواجهة تتعارض مع الحوار والتعاون.

لقد أشارت غالبية البلدان، في معرض بناء مؤسسات مجلس حقوق الإنسان خلال فترة السنة ونصف السنة الماضية، إلى ضرورة إلغاء الإجراءات الخاصة بالبلدان لأنها تشكل المصدر الرئيسي للتسييس والانتقائية وازدواج المعايير. غير أن هذا الإرث الذي ينطوي على مفارقة تاريخية يستمر اليوم للأسف.

إن كون الإجراءات الخاصة بالبلدان ما زالت قائمة بصورة موازية لآلية الاستعراض الدوري الشامل التي تعامل بموجبها جميع البلدان على قدم المساواة استناداً إلى مبادئ الموضوعية والحياد والشمول، يثير في حد ذاته بالغ القلق.

والأخطر من ذلك أن هناك محاولات تبذل الآن بهدف الإبقاء على "المقرر الخاص" دون غيره. وهذا مثال ساطع على الانتقائية وازدواج المعايير لا يمكن تبريره في أي ظرف من الظروف.

وإذا أريد لمجلس حقوق الإنسان أن يعمل كآلية للحوار والتعاون الحقيقيين، رافضاً الارتياب والمجابهة فيما بين الدول، وإذا أريد له أن يتفادى تكرار نفس الأخطاء التي ارتكبتها الهيئة التي سبقته، لجنة حقوق الإنسان، وإذا أريد له حقاً أن يضطلع بأمانة بالمهام التي عهدت بها إليه البشرية، فإنه يجب وقف الإجراءات المسيَّسة الخاصة بالبلدان في هذا المجلس.

وعندها فقط يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يجلب الأمل للبشرية، التي تعارض التسييس وتتوق إلى إحداث تحسن حقيقي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على النطاق العالمي في القرن الحادي والعشرين.

وإننا، إذ نضع هذا الأمر نصب أعيننا، نعتقد أنه ينبغي اتخاذ تدابير عملية المنحى من أجل وقف الإجراء المسيَّس الخاص بالبلدان في الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال.

(توقيع): ري تشيول

السفير والممثل الدائم

- - - - -